

وهو قوله ان الذي يميز الجنس عن الجنس هو ان يكون له ما يميزه عن غيره  
وهو قوله ان الذي يميز الجنس عن الجنس هو ان يكون له ما يميزه عن غيره

او وجوده لا يلائم من الدليل ليس الا ان الجنه اذا لم يكن تمام المشرك  
يكون ميمرا في الجود وهو الفصل واما ان يكون ميمرا عن المشركات  
الجنسية حتى اذا كان لها هبة فصل وجب ان يكون لها جنس لا يفرقها  
الماهية ان كان لها جنس كان فصلها يميزها عن المشركات الجنسية  
وان لم يكن لها جنس فلا يقل من ان يكون لها هبة مشركات في الوجود  
والشبهة وج يكون فصلها يميزها عنها ويكفي احتصار الدليل تحت  
الجنس بان يقال ههنا تمام المشرك يعني ان لم يكن مشترك في نوع اخر يكون  
مختصا بنوع المشرك ويكون فصلا فيكون فصلا ماهية وان كانت  
كانت في نوع اخر فلا فرق بين الجنان والنسوان والشيء  
مشارك بينهما لم يكن تمام المشرك ههنا كما هو في النوع فيكون  
بعضها عن تمام المشرك بينهما وان كان لا يقل عن جنس الماهية في جنس  
الجنس والفصل باطل لان الجنس الناطق والجنس المطلق مثلا جنس  
ماهية الانسان مع ان الجنس لا يفصل لان الفاعل الكلاية الا ان  
المفردة لا تطلق الا على واحد وهذا ما وعدناه في صدر بحث  
في جنس الانسان في الفصل بان لا يكون على الجنس  
في جواب اي شيء في جنس الانسان بالناطق والمفصل عامه انما  
الانسان او زيد بالجنس ههنا في جوابه فالجواب انما يوافق او  
انما يفرق عن الجنس فيكون في الجود في الجود في الجود في الجود  
انما يفرق عن الجنس فيكون في الجود في الجود في الجود في الجود  
انما يفرق عن الجنس فيكون في الجود في الجود في الجود في الجود

وقوله على ما في جواب اي شيء هو يخرج النوع والجنس والوحد  
العام لان النوع والجنس يعقولا في جواب ما هو له في جنس اي شيء هو  
والوحد العام لا يقال في الجود فصلا وبقولنا في جوده يخرج المقاصد بانها  
وان كانت مميزة للشيء لكن لا في جوده وذات فان قلت السائل بانى شيء  
هو وذات ان طلب يميز الشيء عن جميع الاعيان فلا يكون مثل الجنس فصلا  
لانه لا يكون لا يفرق عن جميع الاعيان فلا يكون مثل الجنس فصلا  
يكون في جنس اي شيء هو في جوده بالجنس بل لا يفرق عن  
فان كان في جنس اي شيء هو في جوده بالجنس بل لا يفرق عن  
يكون تمام المشرك بين الشيء ونوع اخر فالجنس خارج عن التوليف ولما  
كان محصلا ان الفصل كما ذاك لا يكون مقولا في جواب ما هو ويكفي  
يميز الشيء في الجود فالجواب انما هبة تركيب من امرين متا وبين  
اداهة متساوية كما هبة الجنس المالك والفصل الاخر كان كل منهما فصلا  
لها لان يميزها هبة غير جوهريا وانما ان قد جاء المنطقين زعموا بانها  
ماهية فصل وجيب ان يكون لها جنس حتى ان الشيء في جنس اي شيء هو في  
وجد الفصل بان كل مقول على الشيء في جواب اي شيء هو في جنس  
من جنس واذ لم يميزها عن غيرها في ذلك نيب المصدر حمله على ضعف  
بالمشارك في الوجود او لا يميزها هذا الاحتمال ثانياً والفصل المميز  
الفصل اما يميز عن المشركات الجنسية او عن المشركات الوجودية